

إصط هنا لإزالة التظليل

## العلمانية.. مجرد نظام أم تديير قانوني؟!



ضرار بني ياسين - وُلدت العلمانية بأسباب مباشرة من جملة الاحتدامات والصراعات الطويلة بين السلطتين الدينية والسياسية في أوروبا. واستندت إلى شعار أثير يعتمد على فكرة الفصل بين دائرة الدين والدولة، بما يضمن حياد هذه الأخيرة تجاه الدين. بيد أن التعريف المبسط للعلمانية القائل بفصل الدين عن الدولة لا يقدم لنا المعرفة الدقيقة الوافية لمفهوم العلمانية والتباساتها. فالفرق كبير بين أن تكون العلمانية مجرد نظام أو تديير قانوني يفصل بين ما هو ديني وما هو زمني، ويضمن حياد الدولة تجاه الأديان وبطاليتها بضمنان حرية الاعتقاد والعقيدة الدينية، وبين أن تتعدى ذلك إلى أن تصبح مذهباً فكرياً أو عقيدة نضالية تنكر الدين من أساسه، وينتهي به الأمر إلى الإلحاد. ولكن الموقف الواقعي للعلمانية يعطيها مفهوماً فلسفياً غير إلحادي، وهو أوسع من مفهوم العلمانية المحايدة.

إذا اعتمدنا على تحليل الفرضيات المعرفية بطبيعة الموقف العلماني الذي يدافع عنه عادل ضاهر في كتابه الأسس الفلسفية للعلمانية سنكتشف للتو أنه موقف يتجاوز المواقف العلمانية التقليدية من زوايا نظر مختلفة ومتعددة. وهذا الموقف الذي يشير إليه يفترض طرحاً جديداً للعلمانية بزعم طرحها وفق أسس ومنطلقات فلسفية خالصة تتجاوز الفهم السائد لها في أوساط المفكرين والمثقفين واندراجها في سياقات سجالية تبعدنا عن معانيها الحقيقية من حيث كونها موقفاً عقلانياً ينشد تبصرات اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية تخص المجتمع والدولة والحياة

المدنية تؤسس لعلاقة سليمة بين هذه المجالات. من هنا تبرز أهمية أن يتأسس هذا الموقف على طبيعة الاعتبارات الفلسفية التي يقوم عليها الموقف العلماني، وتجاوز الفهم التقليدي السائد للعلمانية الذي يقصر بها عند مسألة فصل الدين عن الدولة، انطلاقاً من فرضية أساسية يطرحها ظاهر، مؤداها أن العلاقة بين الدين والسياسة لا تتجاوز كونها علاقة تاريخية، أي علاقة ليست مفهومية أو ضرورية.

إن الأطروحة المركزية هنا تتعلق بمسألتين. الأولى تتعلق بأطروحة الإسلاميين الذين يفترضون أن العلاقة بين الدين والدولة ليست مجرد علاقة تاريخية، وإنما هي علاقة ضرورية منطقياً أو مفهوماً، الأمر الذي يعني عد الإسلام مصدرًا للمعرفة المطلوبة لتنظيم المجتمع والحياة، انطلاقاً من فرضية العجز المتأصل في الإنسان عن تحصيل المعرفة باستقلال عن تعاليم الدين وأوامره، وتالياً العجز عن تنظيم شؤون حياته الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية. أما الثانية، فتتعلق بأطروحة الموقف العقلي-الفلسفي ومؤداها أن العلاقة بين الدين والدولة لا يمكن أن تتجاوز حدود العلاقة التاريخية الموضوعية، وبالتالي فإن مصدر ونوع المعارف المطلوبة لتنظيم المجتمع سياسياً واقتصادياً وقانونياً هو مصدر عقلي ينطلق من الخبرة الإنسانية فحسب، أي من خلال إنتاج معرفة عقلية مستقلة عن المعرفة الدينية.

يصر ظاهر أن الموقف العلماني هو موقف لا مفر منه من منظور عقلائي، وأن مفهوم الدولة الدينية مرفوض من حيث المبدأ، وقد ظهر الكاتب وكأن غرضه الأساس الرد على أطروحات تيار الصحوحة الإسلامية الذي أخذ ينهل من كتابات سيد قطب وعبد القادر عودة وأبو الأعلى المودودي وحسن البنا وغيرهم من الذين ينطلقون من مقولة واحدة تقول إن الإسلام كان بصورة جوهرية دين ودولة، بصرف النظر عن طبيعة التجربة التاريخية للإسلام.

وبالنسبة لبعض المفكرين الإسلاميين فإن العلمانية ليست سوى فكرة أوروبية نشأت لحل مشكلة تخص تاريخ الصراع المشهور، وبالتالي فهي نتاج تجربة ارتبطت بالمجتمعات الأوروبية في ظل شروط تاريخية معينة، وعليه -بالنسبة إليهم- فإن الدعوة إلى العلمانية في العالم العربي الإسلامي هي دعوة مرفوضة، لأنها ليست سوى انسياق وراء ركاب التغريب أو الأوربة.

كيف تتجلى العلمانية في أذهان المثقفين والمفكرين العرب؟ الملاحظ ابتداءً أن فهمهم لها يرتبط أساساً بالأغراض التاريخية، كما تمثلت في الحركات العلمانية الغربية، وهو فهم يعرف العلمانية بالعرض أو الأغراض التي قامت الحركات العلمانية لتحقيقها، وعلى رأسها التخلص من هيمنة الكنيسة على شؤون السياسة

وتحرير السلطة السياسية من أي تأثير مباشر من قبل السلطة الدينية. إن فهم العلمانية بأغراضها المستهدفة في الحركات العلمانية في الغرب هو الفهم الذي يثير خاصية التفصيل عند المفكرين الدينيين، لأن هذا يبسر لهم النتيجة التي تقول بحسبهم إن العلمانية لا محل لها في الإسلام، فالإسلام بحسب إصرارهم هو دين ودولة، وإنه لا سبيل إلى المماثلة بين الإسلام والمسيحية، إذ لا وجود في الإسلام لمؤسسة وساطة بين المسلم وربه، ولا وصاية للمسلم على غيره. فالعلمانية فكرة أوروبية نشأت لحل مشكلة فرضتها معطيات ارتبطت بأوروبا ومجتمعاتها في ظل شروط تاريخية معينة، وبالتالي فإن المشكلة الأساسية تكمن في طبيعة الثيوقراطية التي كانت سائدة في الغرب، وإن العلمانية هناك إنما جاءت استجابة للأوضاع التي ولدتها طبيعة هذه الدولة في الغرب المسيحي، في ظل ظروف تاريخية معينة ولا تعني لنا شيئاً نحن المسلمين ما دام لا يوجد في الإسلام أي مكون من مكونات الدولة الثيوقراطية.

إن فهم العلمانية على هذا النحو تمليه بحسب ظاهر اعتبارات أيديولوجية أكثر مما تمليه الرغبة في الوصول إلى البعد الجوهرى لمفهوم العلمانية، لأن الدافع الذي يحرك هؤلاء المفكرين الإسلاميين هو التمسك بمقولة إن الإسلام دين ودولة بحكم طبيعته، وبما أنه كذلك فهو لا يتضمن في جوهره مفهوم الدولة الثيوقراطية، ولذلك فهو في مأمن تام من الدعوات العلمانية.

يبين ظاهر أن العناصر الجوهرية بالنسبة للعلمانية تتصل مباشرة بالطابع الكلياني للدولة الدينية، إذ إن هذه الدولة المتسمة بطابع كلياني على نحو ديني تحمل دأناً مرجعاً مطلقاً في كل الشؤون الدينية والدينية يتصل بالتعاليم الدينية المفسرة من قبل وسطاء روحيين يكونون بين الله والإنسان.

وهكذا فإن السمة الأساسية للدولة الدينية إذن، هي كونها تنظر إلى الاعتبارات الدينية على أنها الاعتبارات النهائية التي ينبغي للحاكم أن يلجأ إليها ليقرر ما الذي ينبغي سنها من قوانين، ورسمه من سياسات، على كل المستويات وفي كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

إن الطابع الكلياني للدولة الدينية يعني جعل الدين المرجع النهائي في كل الأمور الروحية والزمنية على حد سواء، وبالتالي فإن واجبات المؤمن ليست مقتصرة على واجباته الروحية التي تتصل بالعبادة، بل إنها تشمل على واجبات أخرى تصل بحياته العملية على المستوى السياسي والاجتماعي والقانوني.

بعكس ذلك فإن المسألة بالنسبة للعلماني تنطوي على بعد فلسفي بامتياز، فالأطروحة الأساسية للعلماني هي رفضه اللجوء إلى الاعتبارات الدينية بوصفها

اعتبارات نهائية تصفي على الدولة والحياة الإنسانية الشرعية المطلوبة، وبالتالي من وجهة نظر العلماني ينبغي أن يكون المعيار الأخير للإلزام القانوني أو السياسي مستمداً من الأخلاق وليس الدين، وهذا يعني أن المنطلقات الفلسفية تقود العلماني أيضاً إلى ضرورة حساب الأخلاق نشاطاً معرفياً مستقلاً عن الدين، ومعنى ذلك أن الأساس الأخير للإلزام السياسي أو القانوني يكمن في الأخلاق بوصفها نشاطاً معرفياً مستقلاً عن الدين.

ما يمكن استنتاجه بدهشة هنا هو أن العلماني يعتقد جازماً باستقلالية العقل وأسبقيته على النقل ضداً على اعتقاد أنصار الكليانية الدينية الذين يصرون على مبدأ تقديم النقل على العقل، وما يترتب على هذا التعميم من تعطيل لاستقلالية العقل.

يقيم ظاهر تمييزاً ضرورياً بين مفهومَي العلمانية الصلبة والعلمانية اللينة. فالعلمانية التي تتخذ من الاعتبارات الفلسفية أساسها الأخير هي ما يدعوها بالعلمانية الصلبة، منوهاً أنه لا وجود لعلاقة ضرورية بين تبنى العلمانية الصلبة ورفض الدين، ولكن السمة الأساسية التي تميز موقف العلماني الصلب هي كونه لا يتخذ من الاعتبارات الاجتماعية أو التاريخية أو السياسية أو الأخلاقية أساساً أو مسوغاً أخيراً له، وإنما يقيم موقفه على أساس فلسفي ثابت، فالاعتبارات الفلسفية هي من بين أنواع الاعتبارات الأخرى الممكنة الأكثر ثباتاً، وهكذا فإن الاعتبارات من نوع اجتماعية أو تاريخية أو أخلاقية التي يمكن أن يسوقها العلماني لتسويغ موقفه، هي اعتبارات لا تكتسب قيمتها ووزنها إذا لم تخضع لاعتبارات فلسفية. ذلك أن اقتصار العلماني على الاعتبارات السابقة من دون الاعتبار الفلسفي معناه أنه يتوقف في موقفه التسويغي للعلمانية عند حدود ما يعرف ب العلمانية اللينة .

ولكن ما هي العلمانية الصلبة التي يتحدث عنها ظاهر وتمتاز عن موقف العلمانية اللينة؟ إنها علمانية لا تقوم على اعتبارات جائزة أو ممكنة، أي اعتبارات تاريخية، بل على اعتبارات ضرورية، أي اعتبارات تنطلق من تسويغ العلمانية تسويغاً عقلياً. وفي التحليل النهائي فإن العقلانية تقوم على أطروحتين اثنتين.

- الأولى، أطروحة مفهومية، ومؤدى هذه الأطروحة أن العلاقة بين الروحي والزمني، أو بين الدين والسياسة، لا يمكن أن تكون أكثر من علاقة موضوعية فرضتها أو تفرضها ظروف تاريخية معينة، وهذا معناه أن هذه العلاقة لا يمكن لها أن تتبع من الماهية العقدية للدين، أي أن محاولة الربط مفهوماً بين الدين والدولة لا يمكن إلا أن تجعل المنظومة الاعتقادية للدين منظومة غير متماسكة مفهوماً.

- الثانية، أطروحة إبستمولوجية أو معرفية. ومعناها أن المعرفة العلمية، أي المعرفة المطلوبة لتنظيم شؤون المجتمع السياسية والإدارية والاقتصادية والقانونية، لا يمكن أن تجد أساسها الأخير في الدين.

إن الأطروحتين اللتين تقوم عليهما العلمانية الصلبة، لا تتضمنان لا منفردتين ولا مجتمعيتين، موقفاً إحدائياً، فالأطروحة المفهومية تقول بعدم إمكان الربط على نحو ضروري بين الماهية العقدية لدين سماوي كالإسلام والشؤون الدنيوية أو السياسية، بل ما يعنيه هذا أن الاعتقادات الأساسية لهذا الدين لا تشكل أساساً لاشتقاق أية نتائج بخصوص طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي أن تنشئه. والشئ نفسه ينطبق على الأطروحة الإبستمولوجية، التي تقول إن المعرفة العلمية لا تجد أساسها الأخير في المعرفة الدينية.

الموقف العلماني ينطلق من مبدأ استقلالية الإنسان في الحياة، ويرى ظاهر أن هذه الاستقلالية تتضمن بعدين أساسيين ينبغي التفريق بينهما بوضوح.

- الأول، ويتعلق بمفهوم استقلالية العقل الإنساني.

- الثاني، ويتعلق باستقلالية الإنسان بوصفه كائناً أخلاقياً.

ويؤكد ظاهر بخصوص علاقة الاستقلالية بالعلمانية أن العلمانية هي شرط ضروري لضمان استقلالية الإنسان بوصفه عاقلاً وأيضاً بوصفه فاعلاً أخلاقياً.

إن النظام العلماني، يعكس النظام اللاعلماني المنافي بطبيعته لاستقلالية الإنسان، فهو قد يتخذ طابعاً كليانياً أو شمولياً مهدداً لاستقلالية الإنسان، وقد يتخذ طابعاً ديمقراطياً ضامناً لاستقلالية الإنسان على مختلف المستويات. فليس شرطاً أن يحوز كل نظام علماني على ضماناته الكافية من حيث إنجاز وعده الخاص باستقلالية الإنسان، خصوصاً عندما لا يكون هذا النظام العلماني نظاماً ديمقراطياً. والشواهد على ذلك كثيرة، ونعني بذلك التلازم بين الخيار العلماني والخيار الديمقراطي.

@ باحث أردني